

دور الحوكمة في دعم كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - بنك السلام نموذجا-

The role of the governance in supporting the risk management efficiency in Islamic banks –
-El Salam Bank as a modelكاميليا بولقمح¹، مريم لبصايرة²¹مدرسة الدراسات العليا التجارية، مخبر Permanan، الجزائر، K.boulgamh@hec.dz²مدرسة الدراسات العليا التجارية، مخبر Permanan، الجزائر، Bensalem.meriemhec@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/09/15

تاريخ القبول: 2022/07/03

تاريخ الاستلام: 2022/04/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التقصي عن مدى مساهمة الحوكمة في دعم كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وذلك نظرا لتطور الصيرفة الإسلامية مؤخرا وللتعقيدات التي تكتنف مشروعية معاملات هذه الأخيرة وخصائصها ولقد تم الاعتماد على تحليل بعض الأساليب المتخذة من طرف بنك السلام كنموذج لإبراز العلاقة بين إدارة المخاطر ومبادئ الحوكمة.

لقد أظهرت النتائج أن الحوكمة بنوعها التقليدي الدولي والشرعية الإسلامية تساهم إلى حد كبير في دعم كفاءة إدارة المخاطر من خلال الأساليب التي تم إلزام البنوك الإسلامية بتطبيقها خاصة أن هذا النوع من النوع يتعرض إلى مخاطر متعلقة بطبيعته الإسلامية، وتساهم هذه الأساليب في رسم سياسات إدارة المخاطر وحماية وأهداف المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة وزيادة ثقتهم.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، بنك السلام الجزائري، بنك إسلامي، حوكمة، حوكمة شرعية.

تصنيفات JEL: G34, E53, G21

Abstract:

This study aims to investigate how governance contributes to supporting the efficiency of risk management in Islamic banks, basing on analyzing some governance instructions of SALAM BANK as a model to show the relationship between risk management and governance's Principles. The results show that governance, with its two types, traditional and Islamic contribute to a large extent in supporting the efficiency of risk management through the methods that Islamic bank were obliged to apply, especially that this bank is exposed to risks relate to its Islamic nature. Those methods contribute to formulating policies managing risks, protecting the objectives of shareholders, depositors and stakeholders, and increasing their confidence.

Keywords: Risk management; Algerian Salam Bank; Islamic bank; Governance; Legitimacy governance

Jel Classification Codes : G34, E53, G21

1. مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي الإسلامي من بين أهم القطاعات المالية التي شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وهذا ما يعكسه النمو الملحوظ لمؤشرات في الدول العربية والغربية في ان واحد، هذا النمو صاحبه بطبيعة الحال ارتفاع المخاطر المتعلقة بعمل البنوك الإسلامية، فبعضها مرتبط بطبيعة البيئة الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة التي تخضع للعملة وانفتاح الأسواق، والبعض الآخر مرتبط بطبيعة البنوك وبنيتها الداخلية الخاضعة للشرعية الإسلامية.

كمحاولة للتحكم في هذه المخاطر اضطرت الهيئات الإقليمية والدولية إلى وضع اتفاقيات وتوجيهات تتماشى مع الطبيعة الإسلامية لتلك البنوك خاصة تلك المتعلقة بالحوكمة، فسلامة البنوك وبقاءها مرهون بمدى كفاءة وفعالية إدارة مخاطرها، لذا عملت البنوك على محاولة الالتزام بمبادئ وقواعد الحوكمة لترشيد عملها ومن خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

"كيف يمكن لأساليب الحوكمة أن تساهم في رفع كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية؟"

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية:

■ ما المقصود بإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية؟

■ ما المقصود بالحوكمة في البنوك الإسلامية؟

■ كيف تساهم الحوكمة في دعم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية؟

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة ومبادئها الدولية والشرعية في دعم كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية مع توضيح أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وكذا تحديد الإطار النظري للحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك.

ولمعالجة إشكالية الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي من خلال وصف الجانب النظري للموضوع وعرض بعض الدراسات السابقة لهذه العلاقة، إضافة إلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لمحاولة إبراز مظاهر الحوكمة في بنك السلام الجزائري واستنتاج مساهمتها في دعم كفاءة إدارة المخاطر اعتمادا على تحليل التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري واستنتاج مدى مساهمتها في دعم كفاءة إدارة المخاطر

2. الإطار النظري لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية إلى العديد من المخاطر والتي منها ما يترتب على الطبيعة الخاصة بالصيغ التمويلية التي تقدمها ومنها ما هو متعلق أساسا بالبنية الداخلية للبنك من جهة والمتعامل من جهة أخرى، فيما يبقى جزء آخر يتعلق بالإطار البيئي والاقتصادي والسياسي الذي يعمل فيه البنك.

1.2 مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

وضحت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية أن المخاطر "هي احتمال حدوث خسائر إما بشكل مباشر من خلال خسائر في رقم الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على

تحقيق أهدافه وغاياته، حيث ان مثل هذه القيود تضعف من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم اعماله و ممارسة نشاطاته من جهة و تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الاعمال المصرفية من جهة أخرى". (الجمال، 2014، صفحة 429).

اذن من خلال هذا التعريف يمكن القول ان المخاطر التي تكتسي طبيعة عدم التأكد، بمختلف أنواعها قد تؤثر على إمكانية تحقيق الأهداف والنتائج المالية المسطرة والتي تعتبر من اساسيات قيام أي مؤسسة او بنك، الا انها ترتبط ارتباطاً وطيداً بالقرارات المتخذة.

عرفت ايضاً من قبل عيساوي و ابا عمر جلمام "احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق اهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى أثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه" (ابا عمر جلمام و عيساوي، 2019، صفحة 880).

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن المخاطر المصرفية هي وضعية وجود احتماليين لقرار متخذ، كلاهما قابل للحدوث لكن نتائج كل منهما مختلفة تظهر من خلال رصد الاثر على تحقيق العائد وتعظيم القيمة السوقية للمصارف ومدى الانحراف السالب او الموجب عن أهدافها المسطرة مسبقاً.

كما تعتبر إدارة المخاطر من العمليات التي أولتها المؤسسات عامة والمؤسسات المالية خاصة اهتماماً كبيراً نظراً لأهميتها ويمكن تعريفها على أنها "العمليات التي يقوم بها البنك لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ والتحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها" (شيخي، زناقي، و معاريف، 2019، صفحة 37).

اعتماداً على ما سبق، يمكن القول إن إدارة المخاطر هي العملية التي تقوم لأجل مجابهة المخاطر وذلك عن طريق مجموعة من المراحل التي ينبغي إتباعها من خلال تحديدها، قياسها ومن ثم وضع طرق التحوط من الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها.

لقد قامت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية والتي نذكرها كالاتي (شيخي، زناقي، و معاريف، 2019، صفحة 39):

- **مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:** إذ تعتبر مسؤولية وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر من مسؤولياته والتي يجب أن تتضمن تعريف المخاطر، أساليب قياسها والإجراءات الرقابية المتعلقة بها وضع إطار لإدارة المخاطر: فمن الضروري أن يحتوي المصرف على إطار لإدارة المخاطر يتصف بالشمولية والمرونة.
- **تكامل أنظمة إدارة المخاطر:** يجب ألا يتم مراجعة وتقييم كل خطر على حدي بل بطريقة متكاملة نظراً للتداخل ما بين المخاطر وتأثر كل منها بالآخر.
- **المراجعة المستقلة:** يتضمن هذا المبدأ ضرورة الفصل ما بين مهام الأشخاص التي تتخذ قرار الدخول في المخاطر ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس وتقييم المخاطر.
- **التخطيط للطوارئ:** يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة والغير عادية ويجب مراجعة هذه الخطط بصفة دورية للتأكد من تغطيتها للالتزامات المحتملة.

2.2. أنواع المخاطر في البنوك الإسلامية

تنقسم المخاطر في الغالب الى مخاطر مصرفية مشتركة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أي ليس لها علاقة بطبيعة البنك بل بطبيعة عمله، وأخرى حديثة تخص البنوك الإسلامية فقط، كالاتي:

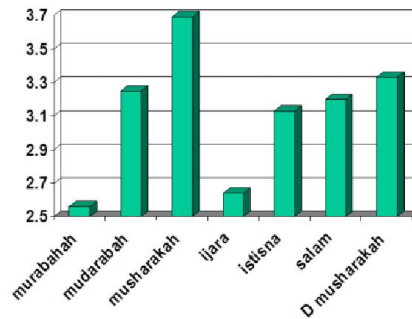
1.2.2. المخاطر المصرفية المشتركة التقليدية

تتمثل أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وتشاركها مع البنوك التقليدية فيما يلي:

● المخاطر الائتمانية

تعتبر المخاطر الائتمانية من بين أهم المخاطر التي يتعرض البنك إسلاميا أو تجاريا كان، وهي أساسا تتعلق بعلاقته مع الممولين و ذلك لأنها تتضمن احتمال عدم قدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد للسداد و في إطار الشروط المحددة مسبقا ، كما تواجه البنوك الإسلامية هذا النوع من المخاطر بالأخص في ما يسمى عقود المديونية و إضافة إلى ذلك، فتجدر الإشارة إلى أن هناك أنواع أخرى من المخاطر تدفع إلى نشوء المخاطر الائتمانية كمخاطر السوق المتأصلة في طبيعة عقد المراجعة ، و نظرا للخصائص الفريدة لكل أداة من أدوات التمويل مثل الطبيعة الغير الملزمة لبعض العقود فمن الضروري أن تكون عملية تقييم مخاطر الائتمان لكل أداة على حدى من اجل تسهيل عمليات المراقبة الداخلية للملائمة و إدارة المخاطر.(خالدي و بن حبيب، 2016، صفحة 234)

الشكل 02: معدل مخاطر الائتمان في بعض الصيغ التمويلية الإسلامية



المصدر: (KHAN & HABIB, 2001, p. 62)

يتضح من خلال الشكل 02، أن المخاطر الائتمانية تكون مرتفعة في صيغ المشاركة والمضاربة رغم أنها ليست من صيغ المديونية فهي تنشأ هنا من عدم منح الطرف الثاني للأرباح للبنك فعند انتهاء العقد يصبح نصيب البنك كمثل الدين، لتليها عقود السلم والاستصناع باعتبارها يبيع أجلة يتولد عنها ديون في دفاتر البنك إلا أنه وفي صيغة السلم، تولد دين سلعي لا نقدي، بينما تبقى الإجارة والمراجعة من الصيغ الأقل مخاطرة ائتمانيا.

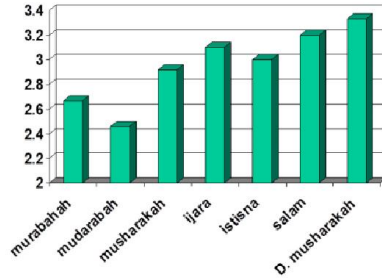
لقد اعتبر بعض المصرفيون الإسلاميون أن الصيغ التي تعتمد على تأجيل المنتجات أكثر مخاطرة من الصيغ التي تعتمد على تأجيل ثمن المبيع بسبب عائدها الغير مضمون في النهاية، في حين يرى البعض الآخر العكس إذ أن المخاطرة الائتمانية تكون أساسية في عقود المدائنة.

● مخاطر السيولة

إن البنوك تتعامل في جزء كبير من نشاطها بأموال الجمهور القابلة للسحب وهذا أمر يسبب لها في كثير من الأحيان مشكلة سيولة مما يتطلب من إدارة البنك إدارة السيولة بصورة فاعلة من خلال تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة، ويجب أن تتوفر لدى البنوك قاعدة البيانات الكافية لإدارة مخاطر السيولة ورصدها كما يجب أن تشمل هذه التقارير على موقف السيولة في آجال زمنية محددة، فالبنوك تحتاج دائما إلى توفر السيولة لديها لمواجهة احتياجات عملائها المستمرة إلى الأموال، و تكون هذه المخاطر أكثر شدة في المصارف الإسلامية نظرا للأسباب التالية(طهراوي، 2014، صفحة 31):

- لا تستطيع البنوك أن تقترض أموالا بفائدة عند الحاجة وهذا بسبب الطبيعة الإسلامية لتلك البنوك.

- لا تستطيع البنوك الإسلامية بيع الديون إلا بقيمتها الاسمية أي أنها لا تستطيع بيع أصول تقوم على الدين.
 - عدم قيام البنوك المركزية بدور المقرض الأخير وعدم تطويرها لتوافق الشريعة الإسلامية في أغلب البلدان.
- الشكل 03: معدل مخاطر السيولة في بعض الصيغ التمويلية الإسلامية



المصدر: (KHAN & HABIB, 2001, p. 62)

من خلال الشكل 03 يتبين لنا أنه حسب آراء بعض المصرفيين الإسلاميين فكل الصيغ تحتوي على نسب من مخاطر السيولة، ورغم أن البنوك الإسلامية لم تقابل هذه الصعوبة لحد الآن إلا أنه لا ينبغي إغفال المشكلة الكامنة في طبيعة النظام البنكي في حد ذاته وتجدد الإشارة إلى أن صيغة المراجعة والمضاربة تعتبر أقل الصيغ تعرضاً لهذه المخاطر.

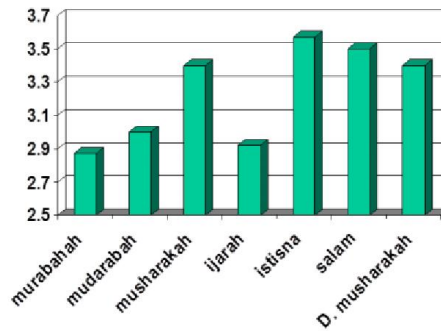
من بين الضوابط التي تستعملها البنوك الإسلامية والتي تكفل توافق الآجال في صيغ الاستثمار المستعملة لأجل التقليل من هذه المخاطر ما يلي: (خالدي و بن حبيب، 2016، صفحة 261)

- اعتماد مبدأ توافق الآجال بصفة أساسية واختيار الصيغ التي تحقق هذا المبدأ.
- تسهيل الودائع وذلك بإصدار شهادات قابلة للتداول تمثل أصول البنك.
- تطوير الصيغ المستعملة وذلك من خلال إضافة الشروط والبدائل والخيارات التي تضمن خروج البنك من العملية الاستثمارية قبل انتهائها لتحقيق السيولة التي قد يحتاجها.
- تطوير أجهزة وأدوات السوق الثانوي.

● مخاطر السوق

ان مخاطر السوق هي الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي (مصطفى، 2012، صفحة 04)، كما يمكن القول إنها تشير إلى الآثار المحتملة على القيمة الاقتصادية للموجود نتيجة للتقلبات السلبية في الأسعار مثل أسعار المقارنة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وأسعار السلع (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر بالمؤسسات عدى المؤسسات التأمينية التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، 2005).

الشكل 04: معدل مخاطر السوق في بعض الصيغ التمويلية الإسلامية



المصدر: (KHAN & HABIB, 2001, p. 62)

و الملاحظ من خلال الشكل 04، الذي يوضح معدل مخاطر السوق في بعض الصيغ التمويلية الإسلامية أن هناك ارتفاع في حدة المخاطر في كل من صيغتي السلم و الاستصناع و ذلك ربما لقيامهما على الدين السلعي و الخدماتي و كذا المشاركة المتناقصة بينما المراجعة و الإجارة هما الأقل تعرضا لمثل هذه المخاطر، إلا انه تجدر الإشارة إلى أن الفقه الإسلامي حاول تطوير الصيغ بشكل يخفف من مخاطر تغير الأسعار الكامنة في العقود الأصلية و اوجد منها المراجعة للأمر بالشراء ، السلم الموازي ، الاستصناع الموازي و الإجارة المنتهية بالتملك.(خالدي و بن حبيب، 2016، صفحة 254)

● المخاطر التشغيلية :

تنشأ المخاطر التشغيلية عن مجموعة من العوامل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الانعدام التام للرقابة والمعالجة أو فشلها نتيجة الضعف الإداري، أو عدم الكفاءة في العمليات التشغيلية وسوء إدارة التكاليف ويمكن أن تشمل مخاطر النظم والمعلومات والتي تقاس غالباً عن طريق المعايير التالية (طهراوي، 2014، صفحة 34):

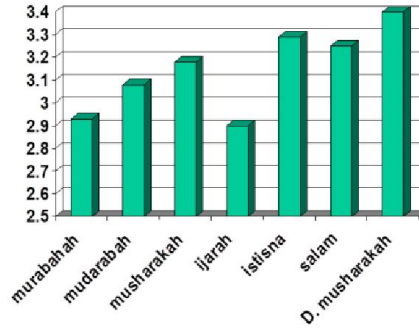
- مدى ملائمة أنظمة الحاسب الآلي للمصرفية الإسلامية.
- وجود أدلة نظم عمل.
- وجود تقارير أداء دورية.

إضافة إلى المخاطر القانونية اين يندرج انتهاك القوانين المحددة والمتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وعدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات البنكية.

كما ان هناك مخاطر تشغيلية ترتبط أساساً بالموارد البشرية باعتبارها عنصراً من عناصر الإنتاج وتقع على عاتقهم تأدية العمل البنكي والحفاظ على مبادئه (خاصة في البنوك الإسلامية اين نجد الزامية احترام الجانب الفقهي) فعدم تدريبهم فنيا وفقهيا يمكن ان يشكل خطراً على المؤسسة البنكية.

بينما تنشأ مخاطر السمعة في حالة وجود رأي سلبي تجاه البنك، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى نتيجة عدم قدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة، وبالتالي فهي من بين المخاطر التي يصعب التحكم بها(طهراوي، 2014، صفحة 34).

الشكل 05: معدل المخاطر التشغيلية في بعض الصيغ التمويلية الإسلامية



المصدر: (KHAN & HABIB, 2001, p. 62)

يظهر الشكل 05 معدلات مخاطر التشغيل في بعض الصيغ التمويلية الإسلامية والذي يظهر من خلاله أن مخاطر التشغيل تكون أقل في الصيغ ذات الدخل الثابت التي تنشأ من التمويل بالمراجحة والإجارة وتكون أعلى في العقود التي يتأجل بها تسليم المنتج مثل بيع السلم والاستصناع، هذا ربما يعبر عن بعض التعقيدات التي تجدها البنوك الإسلامية في تطبيق هذه العقود.

2.2.2. المخاطر المصرفية الحديثة

تخص هذه المخاطر البنوك الإسلامية فقط، ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

• المخاطر التجارية المنقولة

نقصد بها المخاطر التي تنقل للمؤسسة مالية بهدف حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض المخاطر التي يكونون معرضين لها بموجب عقود المضاربة، كما أنها تلك المخاطر التي تكون في حالة تحقيق البنك لعائد أقل من العائد السائد في السوق و تكون بذلك مجبرة على التخلي عن أرباحها لصالح المودعين لتفادي خطر سحبهم لأموالهم من البنك و تحويلها لبنك أكثر ربحية (طهراوي، 2014، صفحة 39)، و هو ما يسمى بمخاطر الإزاحة التجارية و التي تنتج عن الضغط الكبير للبنوك التقليدية التي تقوم بضمان الودائع و تقدم معدل فائدة مقابلها (لمخطط و فوزي الحاج، 2018، الصفحات 452-453).

• مخاطر الثقة

تحدث مخاطر الثقة عند إخلال البنوك الإسلامية بالعقود التي بينها وبين المتعاملين معها فمثلاً يمكن أن يتبين أن بنك ما ومن خلال التدقيق الشرعي قد أحل بإحدى المتطلبات الشرعية في أحد عقودها فهذا قد يؤدي إلى فقدان الثقة وقد يؤدي إلى قيام مقدمي الأموال بسحب أموالهم أو فسخ العقود مما يؤدي إلى تشويه السمعة والحد من فرص الأعمال (طهراوي، 2014، صفحة 39).

• مخاطر صيغ النشاط

يقصد بهذه المخاطر أن أغلب الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية مازالت تثير جدلاً واسعاً حول مشروعيتها وأركانها إذ غالباً ما نسمع أن البنوك الإسلامية هي فقط غطاء إسلامي للبنوك التجارية أي بنفس النظام (رزيق، 2012، الصفحات 08-09).

اعتمادا على ما سبق، يمكن القول إن البنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر مختلفة منها ما هو نتيجة كونها باعتبار عبارة عن وسائل مالية ومنها ما هو متعلق بطبيعتها الإسلامية وبصيغها التمويلية نظرا للمكونات المتميزة في أصولها وخصومها.

3. الحوكمة في البنوك الإسلامية

لقد اكتسبت حوكمة المؤسسات بعدها المالي بعد إصدار لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات تقريرها المالي الموسوم بـ "The Financial aspects of corporate governance" من جهة و اكتسبت بعدا ماليا آخر بعد الأزمات وإفلاس العديد من المؤسسات والفضائح المالية في كبريات المؤسسات الأمريكية و ذلك في نهاية سنة 2001 و تزداد أهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالمؤسسات نظرا لطبيعتها الخاصة بإفلاس أي مصرف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء و مودعين و مقرضين و إنما يؤثر على البنوك الأخرى من خلال العلاقات الموجودة بينها و على اقتصاد البلد ككل.

تختلف الحوكمة بالضرورة في البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية و منه فهناك بعض المبادئ التي ترتبط بالحوكمة في الفكر الإسلامي و التي تختلف عن تلك الخاصة بالاقتصاد الوضعي ، إذن فالبنوك الإسلامية تخضع لنوعين من الحوكمة : **الحوكمة التقليدية** و التي تعددت تعريفاتها حسب وجهة نظر الباحث او الجهة المعرفة، اذ عرفها بنك التسوية الدولية على أنها " الأساليب التي يدير فيها البنك من خلال الإدارة و الإدارة العليا و التي تحدد كيفية تحقيق اهداف البنك ، و التشغيل و حماية الأسهم و أصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين و النظم السائدة و بما يحقق حماية مصالح المودعين " (صديقي و فريز النوباني ، 2006، صفحة 15).

بينما رأت **لجنة كاد بوري** أن الحوكمة هي "عبارة عن" ذلك النظام الذي وفقا له يتم تسيير ورقابة المؤسسة وتعنى بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة لتفادي كل الانحرافات الشخصية، وتقوم على 3 ركائز أساسية: مجلس الإدارة، التدقيق وإدارة أعمال المؤسسة" (شارفي و رجراج ، بدون سنة النشر،، صفحة 424).

أما **شارفي ناصر و رجراج سليمة** فقد توصلوا إلى أن الحوكمة هي "عبارة عن مجموع" القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مالكي المؤسسة والمديرين ومختلف الأطراف ذات المصلحة الأخرى " (رجراج و شارفي ، بدون سنة نشر ، صفحة 424).

ومما سبق، يمكن القول إن الحوكمة بصفة عامة وفي القطاع البنكي بصفة خاصة هي "عبارة عن مجموع القواعد والنظم التي توازن بين السلطة الممنوحة للإدارة العليا وتلك الممنوحة للمديرين إضافة لمصالح الأطراف الأخرى من مودعين وحملة الأسهم وذلك بغرض الوصول لحماية مصالحهم وتحقيق اهداف المؤسسة المالية.

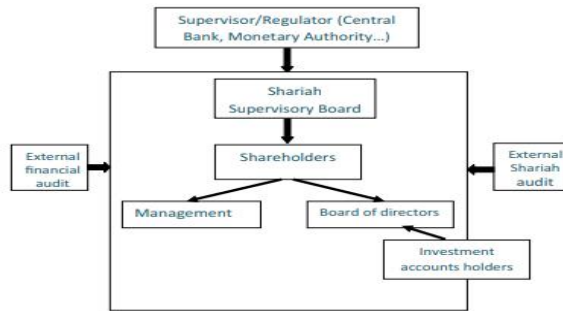
إضافة الى الحوكمة الشرعية و التي يمكن تعريفها حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية (المعيار رقم 10) على أنها "مجموعة من الترتيبات المؤسسية و التنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا و مستقلا " (الشحري، 2018، صفحة 15). و لقد عمد مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى اعتماد مجموعة من المبادئ التي تم الاعتماد فيها على ما أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في سنة 1999 و التي تم تعديلها في 2004 و كذا ما تم إصداره من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 2006 و التي تكون المؤسسات المالية الإسلامية محبرة على الالتزام بها ، هذا الأخير يظهر من خلال تقاريرها ، و نذكرها كالآتي (طبيب و بومدين ، 2018، الصفحات 101-102):

- المبدأ (1): يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار يحدد سياسة كل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، الهيئة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين وذلك من خلال تحديد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل منهم وذلك لموازنة المسؤوليات تجاه مختلف أصحاب المصالح.

- المبدأ (2): يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من مطابقة تقاريرها المالية وغير المالية وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً، إضافة لموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
 - المبدأ (3): يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة ووضع الوسائل الكافية لضمان هذه الحقوق.
 - المبدأ (4): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اعتماد المخاطر والعوائد المتوقعة كأساس لسياساتها الاستثمارية بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد.
 - المبدأ (5): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اعتماد مختصين للحصول على الأحكام الشرعية لمراقبة الالتزام بالشريعة في جميع منتجاتها، نشاطها وعملياتها.
 - المبدأ (6): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة وكما ينبغي نشرها للاطلاع عليها.
 - المبدأ (7): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية التي تتعلق بحسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار من جهة وللجمهور من جهة أخرى.
- كما أن لجنة بازل قد قامت بوضع اتفاقيات سميت بـ "بازل (3)" موجهة للبنوك الإسلامية قامت من خلالها بالتأكيد على التركيز على مجموعة من المحاور لأجل تعزيز الحوكمة ونذكرها فيما يلي (طبيب و بومدين ، 2018، الصفحات 120-119) :
- التخفيف من المخاطر السوقية والتشغيلية عبر وضع معايير متينة تؤمن معاملات المصارف وتضمن عدم خوضه في مشاريع غير مدروسة قد تعود عليه بالخسائر.
 - التقيد بالمعايير الإشرافية التي من شأنها ضمان تنفيذ سياسات المصرف بكل مرونة من دون تعقيد ما يحذر من أي انعكاسات سلبية لتطبيق المعايير.
 - التزام المصارف الإسلامية بتطبيق معظم القرارات والإرشادات الدولية التي تخص وتنظم العمل المصرفي.
 - تعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات الكافية والشاملة في الوقت المناسب لكل المهتمين والذي يعتبر حافزاً لتحسين أساليب إدارة المخاطر.
 - التقيد بمتطلبات كفاية رأس المال يضمن لشركاء المصرف الإسلامي والمتعاملين معه فعالية سياساته في إدارة رأس ماله.

و منه يمكن القول إن المصارف الإسلامية يواجهها نظام حوكمة تقليدية مزيج بين قواعد وأنظمة مفروضة من طرف المساهمين والهيئات الدولية التقليدية و ذلك مثلاً من خلال قيام البنك المركزي باستخدام أساليب وأدوات معينة في السيطرة على الاستثمارات والتسهيلات المصرفية التي تقوم بها البنوك وتوجيهها في ظل القوانين المعمول بها لتحقيق أهداف معينة، ونظام حوكمة إسلامي صادر عن: مجلس الخدمات الإسلامية ومعايير صادرة عن منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى الهيئات المختصة بالرقابة الشرعية.

الشكل 06: الحوكمة الشرعية والتقليدية في البنوك الإسلامية



المصدر: (Grassa & Matoussi, 2014, p. 349)

4. دراسة دور الحوكمة في دعم كفاءة إدارة المخاطر في بنك السلام الجزائري

ترتبط الحوكمة بإدارة المخاطر ارتباطاً وثيقاً وذلك باعتبار أن إدارة المخاطر تعتبر من بين الركائز التي تركز عليها الحوكمة وهذا ما يظهر لما من خلال عرضنا لمختلف المبادئ الشرعية والتقليدية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى دعم كفاءة إدارة المخاطر وذلك بهدف تحسين الأداء وتحقيق الأهداف المسطرة، إضافة إلى تعزيز وجود الشفافية والإفصاح، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تحسين سمعة البنك الإسلامي، حماية الجهاز المصرفي من الأزمات المالية ودفع التنمية الاقتصادية.

وأما من خلال مبادئ الحوكمة التقليدية فقد توصلت الدراسات السابقة إلى أن الحوكمة في البنوك تختص بمراقبة الأداء والتحكم في إدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق المساهمين والمودعين، أي أن تحديد الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية هي من مهمات الحوكمة، ونجاح هذه الأخيرة لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية وإنما تطبيقها على نحو سليم مما قد يؤدي إلى زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار والحد من الفساد وانخفاض درجة المخاطرة لدى البنوك (شيخ، زناقي، و معاريف، 2019، صفحة 39).

كما أن دراسة (Zuraidah&Mohd&Sanusi) في سنة 2017 خلصت إلى وجود علاقة إيجابية ما بين آليات الحوكمة، و التي تنص على ضرورة تشكيل لجنة إدارة المخاطر، و ممارسات إدارة المخاطر، فالحوكمة تدعم زرع الشفافية و الإفصاح في الأسواق المالية و منه دعم إدارة المخاطر. (ZURAI DAH, SHAYAN , & NURUL, 2017, p. 12)

أما (Claudiu BRANDAS) ومن خلال دراسته للأنظمة الداعمة للحوكمة فقد توصل إلى ضرورة تفعيل دور لجنة التدقيق الداخلي وتعزيز الرقابة كآلية من آليات الحوكمة لأجل التأكد من سلامة المعلومات وخلق تماثل للمعلومات بين جميع الأطراف وبالتالي المساهمة في إدارة المخاطر. (Brandas , 2011, pp. 58-59)

إضافة إلى دراسة (Quaresma & al.) فقد أكدت أن تطوير التشريعات والمبادئ الخاصة بالحوكمة يقلل من احتمال الإفلاس بالتالي الإنقاص من الأزمات المالية والتحكم أكثر بالمخاطر (شيخ، زناقي، و معاريف، 2019، صفحة 39).

أما جوانب الحوكمة الشرعية فانطلاقاً من المبادئ التي تم ذكرها سابقاً فانه من مزايا تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية أنها تساهم في تفعيل إدارة المخاطر من خلال لجنة الرقابة الشرعية والتي تضمن الالتزام في المعاملات بالحلال والابتعاد عن الحرام والمشكوك

فيهوعدم التعامل بالربا على عكس القروض في البنوك التقليدية إضافة إلى التأكد من حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال وخضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية أي المتعلقة بالفرد والخارجية أي التي يضمنها البنك.

1.4. تقديم بنك السلام الجزائري

يعتبر بنك السلام ثمرة التعاون الخليجي الجزائري أين تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سنة 2008 تحت إطار القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي بعد بنك البركة الجزائري ، و قد منح للبنك الحق في مزاوله نشاطه من تمويلات و استثمارات مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية و المستدامة في جميع المرافق الحيوية بالجزائر (موقع بنك السلام الجزائري ، 2022)، و يشهد قطاع الصيرفة الإسلامية بالجزائر تطورا مقارنة بالسنوات الماضية اذ انه تم تقنين النشاط المصرفي الاسلامي و فتح عدة نوافذ اسلامية ببنوك تقليدية.

يتعرض مصرف بنك السلام الى مجموعة من المخاطر الرئيسية ويمكن تصنيفها كمايلي:

مخاطر الائتمان: يقوم بنك السلام بوضع سياسة خاصة لإدارة مخاطر الائتمان، وذلك من خلال وضع معايير واضحة لقبول الائتمان ويتم على اساسها تقييم كل متعامل وفق ملفه المقدم ومدى توفر المعايير المطلوبة به، اضافة الى تنوع تعرضه لمخاطر الائتمان. كما تم تصنيف مخاطر الائتمان وتكوين مخصصات نقص قيمتها وفقا لمتطلبات نظام بنك الجزائر رقم 14-03، دون ان ننسى الاشارة الى استعمال الضمانات من طرف البنك للتحوط.

مخاطر السيولة: تم ادارة هذه المخاطر في بنك السلام في ظل المحافظة على مجموعة من المعايير المقررة دوليا والتي تتمثل بشكل رئيسي في:

- المحافظة على نسبة أصول سائلة قدرها 25 % من مجموع الأصول على الأقل.
- المحافظة على نسبة استخدام الودائع في التمويلات أقل من 90 %.
- المحافظة على معاملات سيولة قصيرة الأجل لشهر بنسبة 120 % على الأقل (حيث تقدر النسبة الإلزامية ب 100 % على الأقل).
- المحافظة على نسبة تركيز الودائع حيث لا يجب أن يتجاوز مجموع عشر أكبر ودائع نسبة 30 % من مجموع ودائع العملاء.
- المحافظة على نسبة السيولة طويلة الآجل تفوق 60 %.

المخاطر التشغيلية: قام البنك ف ظل سياسة ادارة المخاطر التشغيلية بإعداد خريطة للمخاطر حسب النشاط حيث تم رصد حوالي 60 نشاطا تم تجميعها في ست مهن كبرى (التسيير، الدعم، الالتزامات، العمليات المحلية، العمليات الدولية وتقنيات المعلومات). كما تم أيضا خلال سنة 2019 تأسيس قاعدة بيانات للحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية واعتماد برنامج لتسيير المخاطر التشغيلية.

2.4. مظاهر الحوكمة في بنك السلام:

يحاول مصرف السلام تطبيق أعلى مبادئ الحوكمة والتي تم اصدارها من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية وكذا المتعلقة باتفاقية بازل (3)، اعتمادا على تقاريرها السنوية تركز مظاهر الحوكمة في بنك السلام الجزائري اساسا على ما يلي:

- نشر التقارير السنوية المعبرة عن الحالة المالية والاقتصادية والشرعية لمصرف السلام الجزائري بانتظام من خلال موقعه الرسمي، اذ يعمل البنك رغم بعض التأخير على الإفصاح على نتائجه بدقة وشفافية.

- الامتثال الكامل للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات المصرف بغرض تفادي الازمات وذلك باعتماده على مجموعة من الأنظمة التي تضبط حوكمة المؤسسة المالية ومنها:
 - تشكيل جمعية المساهمين والتي تتكون من 22 مساهما من 8 دول عربية تجتمع كل سنة مرة لإقفال الحسابات المالية إضافة الى الاجتماعات الغير عادية والتي تكون كلما اقتضت الضرورة.
 - تشكيل مجلس الإدارة و الذي أوكلت إليه مهمة تحديد التوجهات الاستراتيجية للبنك بكل مهنية و احترافية بغرض الوصول لتحقيق الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية المسطرة، إضافة إلى انه من بين مهامه ضمان الحوكمة السليمة و الإدارة الفعالة للبنك مع الحفاظ على مصالح المساهمين و لقد تم عقد 7 اجتماعات بهذا الغرض في سنة 2020، و ذلك بغرض ضبط عملية رفع راس المال، إقفال الحسابات المالية والدعوة لجمعية عامة عادية، تصحيح خطأ مادي في القانون الأساسي للمصرف ، للاطلاع على نشاط المصرف وتحديد التوجيهات العامة للإدارة التنفيذية خاصة في ظل الازمة الصحية التي مست العالم و أثرت على البيئة المالية و الاقتصادية.
 - تم وضع مجموعة من الوثائق والأنظمة التي تضبط نشاط المصرف وتفعيل الرقابة وإدارة المخاطر نذكر من بينها:
 - في إطار إدارة مخاطر التمويل تم مؤخرا، مراجعة تصنيف 680 متعامل أو اشخاص ذات صلة، حيث تم تصنيفهم كل حسب مستوى المخاطر وحسب قطاع النشاط وحسب المنطقة الجغرافية وحسب المنتج، هذا التصنيف يسمح بمتابعة مختلف مستوى التركيزات.
 - التقييم الذاتي للمخاطر لكل مهنة على مستوى المصرف (خريطة المخاطر لمصرف السلام الجزائر تحوي 455 خطر) من أجل تحديد جميع المخاطر التشغيلية الناتجة عن هذه الانشطة للقضاء أو التخفيف أو نقل أو تسيير هذه المخاطر، كما تشمل إدارة المخاطر التشغيلية مراقبة فعالة وإصدار التقارير، وقد تم تسجيل 78 حدث تشغيلي سنة 2020 على مستوى قاعدة الاحداث للمصرف كل حسب درجة خطورته وحسب مهنته، تم وضع خطط تصحيحية تهدف الى التخفيف أو نقل أو محو هذه الاحداث.
 - بهدف تحديد مستوى قدرة المصرف على الصمود أمام المخاطر ولتقييم مستوى الضعف، تم اجراء تمرين اختبار الضغط الخاص بالسيولة وبالائتمان مبني على محاكاة ثلاث سيناريوهات، السيناريو القاعدي والسيناريو المعتدل والسيناريو الشديد، هذه السيناريوهات تعتمد على التطور السلبي للديون المصنفة والودائع على امتداد زمني محدد وبتردد نصف سنوي، نتائج الاختبار المتمثلة في مؤشر الملاءة ومؤشر السيولة كانت كلها حسنة ومتمثلة للمعايير.
 - تحديد استراتيجية المصرف (2020-2025)
 - تشكيل لجان مجلس الإدارة كلجنة التدقيق، لجنة التمويلات ولجنة الرقابة الشرعية فالأولى تهتم بكل ما يتعلق بالتدقيق الداخلي والخارجي لبنك السلام الجزائري، إضافة الى متابعة كل ما يتعلق بتوجيه الرقابة وإدارة المخاطر ومدى امتثال البنك لقواعد البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) خاصة في ظل اصدار محاولة هذه الأخير تقنين النشاط المصرفي الإسلامي.
- وأما لجنة التمويلات فهي تهتم بوضع الائتمانية السياسات الائتمانية المناسبة للمجتمع الجزائري شروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف بهدف تحقيق اهداف البنك الاستراتيجية وكسب حصة سوقية ملائمة مع الحرص على العمل على ضمان مستويات المخاطر المقبولة. إضافة الى دراسة الديون المتعثرة وإيجاد حلول لتخفيضها خاصة في ظل تداعيات ازمة كوفيد 19.

أما لجنة الفتوى والرقابة الشرعية التي تكونت على يد لجنة المساهمين، فهي مؤلفة من رجال العلم البارزين ووضعت تعليمات يعمل البنك بمقتضاها إذ تقوم بتوجيه نشاط البنك ومراقبته والإشراف عليه للتأكد من التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية معاملاته وكذا تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية.

ويظهر مما سبق أن بنك السلام الجزائري يحاول في السنوات الأخيرة أن يعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة بنوعها، وذلك من خلال حركته لتقسيم المسؤوليات ووضعها تصب في اتجاه تحقيق التنمية الفردية للعملاء والاقتصادية والاجتماعية للبلد

3.4. تحليل دور الحوكمة في الرفع من كفاءة إدارة المخاطر في بنك السلام الجزائري

يتبين لنا من خلال الآليات المتبعة من طرف بنك السلام لإرساء الحوكمة أنها وبشكل مباشر تساهم في تفعيل سياسة إدارة المخاطر وذلك من خلال:

- وضع أنظمة مراقبة وإدارة المخاطر بالبنك إذ أنه يقوم باتخاذ إجراءات للحد منها ومحاولة إدارتها بالشكل المطلوب.
- تشكيل لجنة التدقيق الخاصة بتوجيه إدارة المخاطر بالبنك ودعمها بمزيد من الاحترافية ومدى امتثال البنك لقواعد البنك المركزي الجزائري.
- تشكيل لجنة التمويلات والتي تهتم بضمان مستويات المخاطر المقبولة ودراسة وضع الديون المتعثرة ووضع الخطط لتخفيضها وبالتالي فهنا هي تهتم بطريقة مباشرة بتسيير المخاطر الائتمانية وتحديدتها من خلال دراسة الملفات والتسهيلات المقدمة من البنك.
- تحديد المسؤوليات من خلال الهيكل التنظيمي والذي قد يخفف من حدة المخاطر خاصة التشغيلية منها، إضافة إلى تطوير الكادر الوظيفي والعمل على تدريبه فنيا
- تشكيل لجنة الفتوى والرقابة الشرعية والتي وضعت تعليمات يعمل البنك بمقتضاها بهدف مراجعة أنشطة البنك لضمان مطابقة جميع المنتجات والاستثمارات لمبادئ الشريعة الإسلامية وهذا يدخل بطبيعة الحال في تحسين إدارة المخاطر المتعلقة بالالتزام بالشريعة الإسلامية وتخفيضها بالبنك.
- تشكيل مجلس الإدارة ولجنة المساهمين بينك السلام الجزائري يؤدي إلى رفع كفاءة أداء البنك من جهة وبالتالي تحكم أكثر بالمخاطر وأساليب إدارتها إذ تعتبر مسؤولية وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر من مسؤولياته، وكذا فهذا يحد من مشكل تضارب المصالح في البنك الواحد من جهة أخرى.
- أن نشر بنك السلام لتقاريره السنوية يعتبر أحد أوجه تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنك ومنه سبيلاً لتحسين إدارة المخاطر.

5. خاتمة:

تعرض البنوك الإسلامية إلى العديد من المخاطر سواء كانت مشتركة مع البنوك التقليدية أو تنفرد بها نظراً لطبيعتها الإسلامية و لصيغتها التمويلية الظاهرة من خلال المكونات المتميزة في أصولها و خصومها، فهي ملازمة لعملها بشكل دوري و متكرر و هذا ما جعل عملية إدارة المخاطر جوهر العمل الإداري بحثاً عن السلامة البنكية، و بالتالي فإن العلاقة بين الحوكمة و عملية ادارة المخاطر هي علاقة متداخلة، إذ أن اقرار ارساء مبادئ الحوكمة التقليدية و الشرعية المقررة دولياً يساهم الى حد ما في حماية البنوك الاسلامية من المخاطر، فتشكيل لجنة المساهمين و مجلس الادارة و تقسيم المسؤوليات بشكل يحد من تضارب المصالح من جهة و يسمح بوضع سياسات ادارة المخاطر من جهة اخرى، و تشكيل لجان التدقيق و التمويل و لجنة الفتوى و الرقابة الشرعية، إضافة

الى نشر التقارير السنوية المعبرة عن نشاط البنك و الالتزام باللوائح و التشريعات القانونية هي دعائم اساسية لإدارة المخاطر، ما ينتج عنه حماية لحقوق جميع المساهمين والمودعين، ومنه زيادة الرقابة على الاداء و تحسين ادائهم المالىن و هذا ما تم تأكيده من خلال تحليل مظاهر الحوكمة ببنك السلام الجزائري.

من خلال هذه الورقة توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن المصارف الإسلامية يوجهها نظام حوكمة مزيج بين قواعد وأنظمة مفروضة من طرف المساهمين والهيئات الدولية التقليدية، ونظام حوكمة إسلامي صادر عن: مجلس الخدمات الإسلامية ومعايير صادرة عن منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى الهيئات المختصة بالرقابة الشرعية
- تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر مختلفة منها ما تشترك به مع البنوك التقليدية باعتبار البنوك الإسلامية عبارة عن وسائط مالية ومنها ما هو متعلق بطبيعتها الإسلامية وبصيغها التمويلية نظرا للمكونات المتميزة في أصولها وخصومها.
- يختلف حجم المخاطر من صيغة تمويلية لأخرى في البنوك الإسلامية إذ أن كل صيغة ترتفع بها بعض المخاطر وتنخفض بها أخرى.
- تعتبر الحوكمة التقليدية والشرعية من بين الأساليب التي يمكن أن تدعم كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وذلك مثلا من خلال تفعيل سياسات إدارة المخاطر والحد من المخاطر التشغيلية والشرعية من خلال ما يقتضي إرساء الحوكمة من تقسيم للمسؤوليات وتشكيل للهيئة الشرعية.
- أن تشكيل لجنة التدقيق الشرعي تساهم في اكتشاف الإخلال بإحدى المتطلبات الشرعية في أحد عقود التمويل الخاصة بالبنك والتي يمكن تصحيحها لتفادي مخاطر الثقة والمخاطر الشرعية بصفة عامة.
- أن تحديد المسؤوليات من خلال الهيكل التنظيمي الذي فرضته مبادئ الحوكمة يخفف من حدة المخاطر التشغيلية ويسهل إدارتها ويرفع من كفاءة الكادر الوظيفي.
- إن تشكيل مجلس الإدارة يرفع كفاءة أداء البنك وبالتالي هذا يعتبر من بين أوجه إدارة مخاطر السمعة.
- أن نشر البنوك الإسلامية لتقاريرها السنوية بالشكل المطلوب يدعم الإفصاح والشفافية من بالتالي يدعم سبيل إدارة المخاطر.
- يعتبر بنك السلام من بين البنوك الإسلامية الجزائرية والذي يلقي روجا كبيرا من خلال صيغته التمويلية ولقد حاول في السنوات الأخيرة التطور من خلال مظاهر الحوكمة اذ نجد انه وضع العديد من الأساليب التي تعكس نوعا ما المبادئ الإرشادية الموضوعة من طرف الهيئات الدولية والإسلامية.
- أن الآليات المتبعة من طرف بنك السلام لإرساء الحوكمة تساهم بشكل مباشر في تفعيل سياسة إدارة المخاطر.

توصي الدراسة بضرورة وضع ميكانيزمات توضح عمل التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك الإسلامية اضافة الى وضع ميثاق وطني مكمل لميثاق الحوكمة الخاص بالمؤسسات الصادر من طرف GOAL08 في سنة 2009، اضافة الى العمل على عدم فصل سياسات ادارة المخاطر بالبنوك الاسلامية نظرا للتداخل الموجود بينهما.

6. قائمة المراجع:

- خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- عبد المعز الجمال، (2014). المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة.

- طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاوي، تلمسان، الجزائر، 2014.
- بشير زناقي، محمد معاريف، ومختارية شيخي، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07 (العدد 01)، 2019.
- شارفي ناصر، رجراج نسيم، دور الحوكمة في تفعيل مساهمة البنوك الإسلامية في التمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8 (العدد 01)، بدون سنة النشر.
- الشحري محمد، دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، المجلد 07 (العدد 01)، 2018.
- صديقي عبد الله، فريز النوباني خولة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، كرسي الباحث، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، 2006.
- طيبيل عبد السلام، بومدين يوسف، اتفاقية بازل 3 كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2 (العدد 19)، 2018.
- لمخنت عائشة، فوزي الحاج احمد، التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 02 (العدد 7)، 2018.
- BrandasClaudiu, Study on the Support Systems for corporate governance. Informatica Economic, Vol 15 (N°04), 2011.
- GrassaRihab, MatoussiHamadi , Corporate governance of Islamic bank : comparative study between GCC and southeast Asia Countries, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management , 2014.
- KHAN, T., & HABIB, A., Risk management: an analysis of issues in Islamic financial industry. IRTI Occasional Paper, 2001.
- ZURAIDAH, M.-S., SHAYAN , M.-N., & NURUL , Effects of Corporate Governance Structures on Enterprise Risk Management Practices in Malaysia, Journal of Economics and Financial Issues, Vol 07 (N°01), 2017.
- بابا عمر جلمام ياسين، عيساوي توفيق، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، 17-18 ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

- كمال رزيق، تقييم البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، الملتقى الدولي للتحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، 2012، مركز بيان للهندسة المالية، السودان.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (2005)، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر بالمؤسسات عدى المؤسسات التأمينية التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية. مسودة المشروع رقم 1.
- موقع بنك السلام الجزائري : <http://www.alsalambank.com> , (consulté le 27/02/2022).